الأمم المتحدة

S/2021/528



Distr.: General
4 June 2021
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 حزيران/يونيه 2021 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

طلب إلي مجلس الأمن بموجب قراره 2534 (2020) تقديم استعراض إضافي لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة قبل شهر واحد على الأقل من حلول موعد انتهاء ولاية البعثة، في 15 تموز/يوليه 2021. وتدعم البعثة، التي أنشئت عملا بالفقرة 1 من القرار 2452 (2019)، تنفيذ الاتفاق بشأن مدينة الحديدة وموانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، على نحو ما ينص عليه اتفاق ستوكهولم (S/2018/1134، المرفق).

ومنذ استعراضي الأخير، الذي قدمته في 15 حزيران/يونيه 2020 (S/2020/524)، وبعد تعليق حكومة اليمن مشاركتها في لجنة تنسيق إعادة الانتشار في نيسان/أبريل 2020، اضطلعت البعثة بحوار مستمر على جميع المستويات من أجل استئناف الآليات المشتركة المنشأة من أجل تعزيز الاتفاق. كما واصلت البعثة جهودها لدعم الطرفين في تنفيذ وقف إطلاق النار. ومع ذلك، فقد تعثرت جهود البعثة بسبب القيود المفروضة على حرية تنقلها، إلى جانب التعليق المستمر لمشاركة حكومة اليمن في لجنة التنسيق وما يتصل بذلك من طرائق مشتركة واستمرار القتال على طول الخطوط الأمامية في محافظة الحديدة. وبعد فترة من التخفيض فيما يتصل بوجود البعثة ابتداء من نيسان/أبريل 2020 كتدبير وقائي فيما يتعلق بمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عملت البعثة منذ أيلول/سبتمبر 2020 على إعادة ترسيخ قدرتها التشغيلية في بيئة تنطوي على تحد كبير، بغية النهوض بتنفيذ الولاية على نحو فعال، مع الحفاظ على اتساق تام مع البروتوكولات المتعلقة بكوفيد-19. وواصلت البعثة إشراك أصحاب المصلحة والشركاء لحشد أقصى قدر من النفوذ وضمان توافر فهم ونهج موحدين لدعم الطرفين في تنفيذ اتفاق الحديدة.

وعلى الرغم من التحديات الكبيرة التي ووجهت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فقد ظل اتفاق الحديدة ووقف إطلاق النار ذي الصلة يتسمان بما يلي: (أ) تخفيض العنف بشكل عام وصامد في جميع أنحاء المحافظة على الرغم من استمرار القتال؛ (ب) سلامة موانئ البحر الأحمر وسير أعمالها جزئيا، مما يتيح استقبال السفن وتفريغها؛ (ج) الظروف المؤاتية لاستمرار نمو النشاط الاقتصادي داخل مدينة الحديدة وزيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تحتاج إليها. وفي حين تتواصل التحديات فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى استئناف إطار عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار، فإن الاتفاق ووجود الأمم المتحدة في الحديدة لا يزالان هما حجر الزاوية في عملية السلام الأوسع نطاقا وهما ضروريان لضمان استمرار سلامة موانئ البحر الأحمر وتعزيز الاستقرار داخل محافظة الحديدة.



21-07311 (A) 100621 110621



التطورات العسكرية والسياسية

خلال الفترة المشـــمولة بالتقرير، اســـتمرت الحالة على أرض الواقع في التطور، متأثرة بالتحولات والديناميات المعقدة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية. وبشكل عام، ومع استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار وتصاعد الأعمال العدائية على نطاق ست بقاع ساخنة رئيسية تم تحديدها داخل محافظة الحديدة، كان هناك انخفاض مستمر في العنف المبلغ عنه في جميع المناطق، لا سيما في مدينة الحديدة. ومن المهم أنه لم تحدث تحولات إقليمية كبيرة بين الطرفين، وظلت الخطوط الأمامية ثابتة إلى حد كبير، باســـتثناء محافظتي حيس والدريهمي، حيث وقعت، في أوائل تشـــرين الأول/أكتوبر 2020، أعمال عدائية كبيرة، أدت إلى كسر الحصار المفروض على مدينة الدريهمي وشيء من التحوُّل في خط المواجهة في تلك المنطقة. ومثّل ذلك التصعيد زيادة في مستوى العنف في جميع أنحاء المحافظة لم يُشهد له مثيل منذ بدء نفاذ اتفاق ستوكهولم، مما كشف عن احتمال هشاشة وقف إطلاق النار. وفي جميع أنحاء المحافظة، ازداد النشـــاط الجوي والهجمات بالطائرات بدون طيار في بداية تشـــرين الأول/أكتوبر 2020، ومن نهاية تشـــرين الثاني/نوفمبر إلى نهاية كانون الأول/ديســـمبر 2020، وكذلك، مؤخرا جدا، بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021. وقد تركز ذلك النشاط إلى حد كبير في منطقتي الصليف وباجل شمالي مدينة الحديدة، وفي مدينة الدريهمي خلال التصعيد الذي وقع في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وفي منطقة التحيتاء بالجنوب.

وداخل مدينة الحديدة نفسها، ومنذ بداية عام 2021، شهدت منطقة خط المواجهة الشرقية، التي تعد بمثابة مركز اقتصـــادي ومنفذ إلى بقية شـــمال اليمن، معظم انتهاكات وقف إطلاق النار في المدينة. وتزامن ذلك مع جهود حركة الحوثيين (التي تسمي نفسها أيضا أنصار الله) لعسكرة مطار الحديدة الواقع في جنوب شرق المدينة. غير أن الأعمال العدائية في المحافظة قد تركزت في المقام الأول في المناطق الجنوبية التي تأثرت بالتحولات السياسية والعسكرية في المناطق الساحلية بمحافظة تعز المجاورة. وكانت منطقة حيس، مركز الاتصالات في الجنوب، بؤرة لنشاط عسكري للسيطرة على هياكل أساسية وتقاطعات استراتيجية متنازع عليها. كما ظلت منطقة التحيتاء محور تركيز عســـكري مســـتمر، نتيجة للجهود التي تبذلها حركة الحوثيين لمنع خطوط إمداد حكومة اليمن التي تمتد من المخاء في الجنوب، على طول الســـاحل إلى مدينة الحديدة في الشمال.

وما زالت انتهاكات وقف إطلاق النار تؤثر تأثيرا كبيرا على الســـكان المحليين. وقد أصـــبح نمط الانتهاكات التي تلحق ضررا مباشرا بالمناطق السكنية واضحا بشكل خاص منذ بداية عام 2021.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى القتال إلى وقوع ما يقدر بـ 104 ضحايا مدنيين و 33 قتيلا، من بينهم 9 نساء و 7 أطفال. ومن بين هؤلاء، نسبت 29 ضحية، بما فيها 13 قتيلا، إلى 27 حادثا متعلقا بالألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة ومخلفات الحرب المتفجرة، التي وضعت أساسا على أطراف مدينة الحديدة وفي المناطق الجنوبية من الدريهمي والتحيتاء وحيس. وخلال الفترة نفســـها، أدانت البعثة علنا تلك الخسائر في الأرواح، باتساق وانتظام، من خلال قدراتها ومنابرها للاتصالات الاستراتيجية المعززة بشكل كبير. وشددت البعثة كذلك على مسؤوليات الطرفين فيما يتعلق بتعهدهما بالالتزام بالقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حماية المدنيين.

وأدى القتال الدائر في مناطق خارج منطقة البعثة، من بينها مأرب، إلى خفض نسبي شامل للتصعيد في محافظة الحديدة. ومع ذلك، إذا تغيرت الديناميات العسكرية الأوسع نطاقا وعاد الاهتمام إلى الساحل الغربي، فمن المرجح أن يكون لذلك آثار كبيرة، لا سيما في غياب وقف إطلاق نار على الصعيد الوطني. ومن شأن عودة القتال في الحديدة وحولها أن يعرض للخطر بشكل خطير وقف إطلاق النار الهش على الجبهة الغربية، ويهدد، من ثم، وصول السلع التجارية والإنسانية الحيوية إلى الموانئ. وتؤكد هذه الظروف الحاجة الكبيرة إلى العودة إلى آليات مشتركة تعمل بكامل طاقتها لمنع أو احتمال حدوث تصعيد في المستقبل على الساحل الغربي أو تحدّ منه. وتواصل البعثة التنسيق الوثيق مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لليمن فيما يتعلق بالحالة الوطنية والجهود المبذولة لضمان وقف لإطلاق النار وتسوية سياسية على نحو أوسع نطاقا.

كما تأثرت الحالة على الساحل الغربي بالتحولات في المشهد السياسي، لا سيما خلال النصف الأول من عام 2021. وفي آذار/مارس 2021، شكل طارق صالح، زعيم قوات المقاومة الوطنية/حراس الجمهورية، مكتبا سياسيا على الساحل الغربي وزاد من حواره مع مجموعة من الممثلين الدبلوماسيين الدوليين. وقد تكون لتلك الجهود آثار محتملة على تنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية على الساحل الغربي، وقد أدت إلى توترات داخل مختلف عناصر القوات المشتركة لحكومة اليمن، مما أدى إلى اشتباكات بين القوات الموالية لصالح ومقاومة تهامة، وكل منها مشارك في لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

اجتماعات لجنة تنسيق إعادة الانتشار

من أجل ضمان استئناف مستدام للجنة تنسيق إعادة الانتشار، وهي أهم آلية لتنفيذ وتنسيق اتفاق الحديدة، ركزت البعثة على ما يلي: (أ) إعادة الطرفين إلى الحوار من خلال اجتماع مشترك مقترح وجها لوجه بوصفه الهدف الأكثر إلحاحا؛ (ب) معالجة المسائل التي أثارتها حكومة اليمن فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق، بما في ذلك ضمان قدرة البعثة على الوصول على قدم المساواة إلى أراضي الجانبين في الحديدة.

وفي أيلول/سبتمبر 2020، عقب تخفيف بروتوكولات كوفيد-19 بشأن أنشطة البعثة، استأنفت البعثة أنشطة الدوريات والاتصال، بعقد سلسلة من الاجتماعات الثنائية وجها لوجه مع الطرفين وتنظيم زيارات إلى الخطوط الأمامية في الحديدة الجنوبية. ورمت تلك الجهود إلى حشد الدعم لإعادة تنشيط لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة وإلى دفع جهود الوساطة من أجل تخفيف حدة التوترات، مثل تلك التي حدثت في مطلع تشرين الأول/أكتوبر 2020 في مقاطعتي الدريهمي وحيس.

وبالتنسيق مع كلا الطرفين، أعدت البعثة أيضا تقريرا عن التحقيق في وفاة ضابط اتصال تابع لحكومة اليمن نتيجة لحادث إطلاق النار الذي وقع في 11 آذار/مارس 2020 في مركز مراقبة على خط المواجهة بمدينة الحديدة. وقد عجل الحادث بتعليق مشاركة الحكومة اليمنية في لجنة تنسيق إعادة الانتشار وآلياتها المشتركة. وتضمن تقرير التحقيق الناتج عن ذلك توصيات لكلا الجانبين لتحسين وتعزيز عمليات الآليات المشتركة، بغية الحد من المخاطر التي يتعرض لها الموظفون وتفادي تكرار حوادث من هذا القبيل في المستقبل.

وفي مطلع عام 2021، ومع التسليم بالتحديات المستمرة أمام استئناف لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وضعت البعثة بالتعاون مع مكتب المبعوث الخاص ومقر الأمم المتحدة، استراتيجية للمشاركة السياسية دعما لذلك الهدف. وتركز الاستراتيجية على مجموعة من الأهداف الرئيسية والمشاركة المطلوبة على جميع

المستويات لبناء الثقة بين الطرفين وحشد التأييد لاستئناف الآليات المشتركة. واستنادا إلى الاستراتيجية، وإثر جولات مكوكية مستمرة بين الطرفين وانخراط مع المحاورين الإقليميين والدوليين، تمكنت البعثة من تضييق الهوّة بين الطرفين بقدر كبير والتوصل إلى اتفاق على أن عقد اجتماع مشترك يعد جوهريا للمضي قدما ومعالجة الشواغل.

وفي شباط/فبراير 2021، أبدت حكومة اليمن استعدادها لحضور اجتماع مشترك، شريطة معالجة المسائل التي أثيرت سابقا، وكان الشاغل الرئيسي هو نقل مقر البعثة إلى موقع يمكن الوصول إليه على قدم المساواة من أراضي الجانبين. وفي وقت لاحق، تعهد ممثلو الحوثيين أيضا بحضور اجتماع من هذا القبيل. وأفضت مناقشات ثنائية تالية إلى الاتفاق على مكان وتاريخ مقترحين للاجتماع، ومع ذلك، وفي اللحظة الأخيرة، وبعد القيام بأعمال تحضيرية لوجستية في نيسان/أبريل 2021، أعرب الطرفان عن عدم رغبتهما في المضي قدما. وقد قدم كل طرف عدة أسباب لذلك القرار، بما في ذلك عدم اليقين بشأن النتائج في إطار العملية السياسية الأوسع نطاقا، مما يؤدي إلى اعتماد موقف ”الانتظار والترقب“.

وعقب تأجيل الاجتماع المشترك، استأنفت البعثة جولاتها المكوكية الثنائية بين الطرفين. وقد أحرز هذا الإجراء تقدما في المناقشة بشأن الموقع الجديد المقترح للبعثة، مع اقتراح بإنشاء مقر لها في مطار الحديدة، استنادا إلى مفاهيم أولية أطلع عليها الطرفان في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ويرمي الاقتراح إلى تحقيق الأهداف التالية: (أ) قدرة البعثة على الوصول إلى كلا الطرفين على قدم المساواة وتقديم الدعم لهما؛ (ب) قدرة الطرفين على الوصول إلى البعثة على قدم المساواة، بما في ذلك دعم إعادة تنشيط مركز العمليات المشتركة في المستقبل، وغير ذلك من آليات تعزيز وقف إطلاق النار وتخفيف التوتر؛ (ج) فتح سبل وصول الجهات الفاعلة الإنسانية عبر الخطوط الأمامية لتيسير إيصال المعونة؛ (د) قدرة البعثة على الرصد وتسيير الدوريات في الأراضي التي يسيطر عليها الطرفان لتعزيز تنفيذ وقف إطلاق النار والثقة والاستقرار على الأرض.

رصد وقف إطلاق النار

واصلت البعثة رصد وقف إطلاق النار طوال الفترة المشمولة بالتقرير. إلا أن ذلك كان عرضة لعقبات كبيرة، نجمت إلى حد كبير عن تعليق آليات لجنة تنسيق إعادة الانتشار وتخفيف التوتر (انظر أعلاه) وما نتج عن ذلك من تلقي تقارير ميدانية يومية من النظراء الحوثيين فحسب. وبغية بلورة صورة متوازنة للرصد، ركزت البعثة على التقييم الدقيق للمعلومات الواردة من أوسع نطاق ممكن من المصادر الأخرى المتاحة، بما في ذلك مقدمو الخدمات من أطراف ثالثة وغيرهم من الشركاء وأصحاب المصلحة على أرض الواقع.

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2020، وبعد رفع القيود ذات الصلة بكوفيد-19 التي تسببت في توقف دام ستة أشهر ونصف، استأنفت البعثة تسيير دورياتها إلى موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى. إلا أن قدرة البعثة على الرصد وتسيير الدوريات كانت عرضة لقيود كبيرة بسبب الحد من حرية تنقلها الذي تفرضه سلطات الحوثيين القائمة بحكم الأمر الواقع. وقد أدت تلك القيود إلى وقف قيام البعثة بدوريات في المدن (منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2019) ومن الوصول إلى البقاع الساخنة والمواقع التي تعرضت لحوادث كبيرة تتعلق بوقف إطلاق النار. وتحاورت البعثة مع الطرفين واضطلعت بأنشطة للدعوة على جميع المستويات، بوسائل تشمل القنوات الدبلوماسية، من أجل تحسين حريتها في التنقل، التي تعد أمرا بالغ الأهمية للرصد

والدعم الفعالين على أرض الواقع لتنفيذ وقف إطلاق النار. وبعد حوار واسع النطاق، تمكنت البعثة من القيام بزيارتين في مناسبتين منفصلتين، عقب وقوع حوادث كبيرة في الأراضي التي يسيطر عليها الحوثيون في آذار/مارس 2021. وتواصل البعثة بذل كل جهد ممكن لإشراك الجانبين، من أجل تيسير الوصول إلى المواقع عند وقوع حوادث، إضافة إلى القيام بزيارات منتظمة إلى البقاع الساخنة في المحافظة.

إعادة انتشار القوات

يعد استمرار عمل لجنة تنسيق إعادة الانتشار والأساليب التي تتبعها لتخفيف التوتر من الشروط الأساسية لتحقيق إعادة نشر القوات على النحو المتوخى في اتفاق الحديدة. وفي حين واصلت البعثة التشجيع على التوصل إلى اتفاق بشأن مفهوم منقح للعمليات لتنظيم المراحل التقنية لإعادة الانتشار في بداية الفترة المشمولة بالتقرير، فإن التعامل مع الطرفين منذ أيلول/سبتمبر 2020 قد ركز أساسا على ضمان استئناف الآليات المشتركة. وفي نهاية المطاف، ستؤدي الآليات المشتركة دورا حاسما في أي تنفيذ لإعادة نشر القوات والإشراف عليه وفقا للاتفاق.

التنسيق مع الأطراف المعنية باتفاق ستوكهولم

أدى غياب لجنة تنسيق إعادة الانتشار من العمل بكامل طاقتها إلى إحباط قدرة البعثة على دعم الجهود الإنسانية في الحديدة. وعلى الرغم من تلك التحديات، واصلت البعثة بذل جهود الدعوة، من خلال مشاركتها مع الطرفين، من أجل مرور المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تحتاج إليها، بالتنسيق الكامل مع فريق الأمم المتحدة القطري. كما أسهمت البعثة أيضا، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في النهوض بجهود الدعوة لتقديم الدعم الدولي لخفر السواحل اليمني، من خلال تعضيد المهارات التقنية وتيسير الحصول على معدات وهياكل أساسية معززة.

وواصلت البعثة أيضا العمل مع شركاء الأمم المتحدة بشأن جدوى إصلاح وتحسين مرافق الموانئ وهياكلها الأساسية في الحديدة والصليف ورأس عيسى. وبالتنسيق مع أولئك الشركاء والجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى، بذلت البعثة جهود الدعوة لدى النظراء الحوثيين من أجل إتاحة سبل الوصول إلى خطوط أنابيب المياه القائمة، لتيسير تصليح الأنابيب المتضررة وتعزيز توزيع المياه في جميع أنحاء المحافظة.

وظل التعاون مع المركز التنفيذي اليمني لمكافحة الألغام ودعم أنشطته عنصرا هاما في جهود البعثة لمعالجة المسائل المتصلة بالمتفجرات من مخلفات الحرب، بالتنسيق الوثيق مع البرنامج الإنمائي. وتمكنت البعثة، من خلال الدوريات التي سيرتها إلى موانئ البحر الأحمر، من التحقق من حالة حقول الألغام المعروفة ومناطق الذخائر غير المنفجرة التي لا تزال تشكل تهديدا لسلامة موظفي الموانئ وعملياتها. ومن خلال التعامل مع ممثلي الحوثيين في لجنة تنسيق إعادة الانتشار ومع مركز مكافحة الألغام، واصلت البعثة الدعوة إلى الحفاظ فعليا على علامات تحديد المناطق الخطرة وضمان توفير الدعم لمركز مكافحة الألغام وحصوله على العون في إزالتها. وعملت البعثة أيضا مع البرنامج الإنمائي على الدعوة إلى حصول مركز مكافحة الألغام على معدات الإجراءات المتعلقة بالألغام، وذلك بسبب الحظر الحالي المفروض على توفير تلك المعدات في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون. وقد أصبح النهوض بمبادرات الإجراءات المتعلقة بالألغام، لا سيما داخل المواقع السكنية، أمرا ملحا بالنظر إلى ارتفاع أعداد القتلى المدنيين بسبب الألغام الأرضية والأجهزة المتفجرة المرتجلة والمتفجرات من مخلفات المتفجرات في جميع أنحاء الحديدة.

العمليات خلال جائحة كوفيد-19

منذ أيلول/سبتمبر 2020، وبعد فترة من الإغلاق الشامل والخفض الكبير لموظفي البعثة كتدبير وقائي للتخفيف من أثر جائحة كوفيد-19، عملت البعثة على تعزيز وضعها وقدراتها التشغيلية بصورة تدريجية تمشيا مع البروتوكولات والمبادئ التوجيهية الصادرة عن فريق الأمم المتحدة القطري ومنظمة الصحة العالمية. واستمرت القيود المتزايدة على الحركة وعلى القدرة على إشراك أصحاب المصلحة المحليين في التأثير على عمليات البعثة، وذلك نظرا إلى ارتفاع عدد حالات كوفيد-19 في اليمن منذ آذار/مارس 2021. وعلى الرغم من تلك القيود، نجحت البعثة في تنفيذ سلسلة من التدابير المخففة التي أتاحت استمرارية الأعمال عموما. وتواصل البعثة التواصل مع مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة بشأن بدء العمل بخيارات التطعيم لموظفي البعثة للمساعدة في التخفيف التدريجي لتدابير التخفيف من المخاطر المتعلقة بكوفيد-19 وضمان سلامة موظفيها.

ملاحظات

لا يزال اتفاق الحديدة، بعد أكثر من عامين على توقيعه، هو حجر الزاوية لجهود السلام الأوسع نطاقا في اليمن. ومع حدوث انتكاسات في العام الماضي، ظل الاتفاق حاسما للحفاظ على الاستقرار في مدينة الحديدة ولضمان الحماية والتشغيل المستمرين لموانئها والحد من العنف في جميع أنحاء المحافظة.

وعلى الرغم من التحديات المستمرة في دفع عملية استئناف آلية لجنة تنسيق إعادة الانتشار وهياكلها الداعمة، فقد حقّق وجود البعثة وجهودها المستمرة لمواصلة الحوار مع الطرفين وتوسيع نطاقه ودعم تنفيذ الاتفاقية تأثيرا ملموسا للتخفيف على أرض الواقع، لا سيما داخل مدينة الحديدة والموانئ الثلاثة، مما حافظ على شريان حياة رئيسي للاستيراد إلى اليمن. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يظل وجود البعثة حاسما للحفاظ على المكاسب التي تحققت بشق الأنفس والحفاظ على الاستقرار النسبي حول ما يعد منطقة استراتيجية رئيسية للأغراض الاقتصادية والإنسانية على حد سواء، مما يقلل بقدر كبير من خطر زعزعة الاستقرار في موانئ الحديدة والبحر الأحمر.

وعندما تم التوصل إلى اتفاق الحديدة في كانون الأول/ديسمبر 2018، كان من المتوخى أن يكون نقطة انطلاق للجهود الرامية إلى استئناف العملية السياسية في اليمن. ولا يمكن فصل مصيره عن الديناميات السياسية والعسكرية الأوسع نطاقا، ويتوقف نجاحه، بما في ذلك الهدف النهائي لإعادة الانتشار، على الإرادة السياسية للطرفين. وقد أدى التركيز الدولي المتزايد وتجدد الشعور بالزخم الدبلوماسي من أجل تحقيق تسوية سياسية للنزاع في اليمن إلى خلق فرص ونقاط ضغط للطرفين في الحديدة. وقد أوجد ذلك مناخا مؤاتيا لتشجيع الطرفين على إعادة المشاركة تحت رعاية لجنة تنسيق إعادة الانتشار. غير أنه من الأهمية بمكان ألا يقف عدم اليقين بشأن آفاق السلام على الصعيد الوطني في طريق التزام الطرفين بإعادة المشاركة في اللجنة والنهوض بتنفيذ الاتفاق، الذي يظل محوريا لوقف الأعمال العدائية في الحديدة.

وفي حين أن البعثة مكلفة بمهام الرقابة العسكرية أساسا، فإن قدرتها على الاضطلاع بولايتها تعتمد على الإرادة السياسية للطرفين والتزامهما وبمشاركة البعثة على الصعيد السياسي. ويعد الحوار الرفيع المستوى مع القيادة السياسية من كلا الجانبين، إلى جانب أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، بدعم من مكتب المبعوث الخاص وبالتنسيق معه، أمرا بالغ الأهمية لتحقيق هذا الهدف، كما يتضح من الجهود المبذولة لنزع فتيل التصعيد الكبير للأعمال العدائية في المحافظة في تشرين الأول/أكتوبر 2020. وكانت المشاركة المستمرة على الصعيدين السياسي والإقليمي، إلى جانب الجهود المتواصلة لإعادة تنشيط الآليات المشتركة، عاملا رئيسيا في منع التصعيد على طول الساحل الغربي، وستظل كذلك.

ويعد تعديل وجود البعثة لتمكين كلا الطرفين من الوصول إليها عبر الخطوط الأمامية أمرا حيويا أيضا لقدرتها على تغطية منطقة عملياتها بفعالية وتقديم الدعم المحايد لكلا الجانبين، بما في ذلك من خلال الاتصال والرصد وتسيير الدوريات على أرض الواقع. وهذا أمر بالغ الأهمية لأي حل مستدام و/أو أي جهد للمضي قدما بفعالية في تنفيذ اتفاق الحديدة. وفي حين أن اقتراح إنشاء مقر في المطار – أو في أي مكان آخر – لا يخلو من عقبات، فإن عقد اجتماع مشترك وإجراء حوار مستمر بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن قدرة البعثة على الوصول إلى الموقع وإقامته، ومعالجة المسائل المتعلقة بنزع السلاح وإزالة الألغام، ستكون مسائل حاسمة.

وأخيرا، تتوقف قدرة البعثة على الاضطلاع بالمهام التي كلفت بها وتقديم دعمها للتنفيذ الفعال لوقف إطلاق النار على حرية تنقلها التي يتيحها الطرفان. وفي حين استأنفت البعثة دورياتها الأسبوعية إلى موانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف في أيلول/سبتمبر 2020، فهناك حاجة ملحة لتمكين البعثة من تسيير دورياتها في المدينة والقيام بزيارات متكررة ودون عوائق إلى المواقع والمناطق الساخنة في أعقاب وقوع حوادث كبيرة على الأرض. وهذا أمر بالغ الأهمية لتمكين البعثة من التحقق من أثر الحوادث وتقييمه لأغراض كفالة الإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، والتحقق من صحة التقارير، وكتدبير لبناء الثقة لدى السكان المحليين. والالتزام القاطع من كلا الطرفين بحرية حركة البعثة أمر حيوي لقدرتها على الاضطلاع بفعالية بالمهام الأساسية المكلفة بها. وستواصل البعثة الدعوة، من خلال المشاركة الثنائية والجماعية مع الطرفين وأصحاب المصلحة الإقليميين، لتحسين فرص الوصول، وتعول على دعم مجلس الأمن لجهودها من أجل تحقيق ذلك الهدف.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**